

معايير المحاسبة الدولية آلية لترشيد الإنفاق الحكومي

International Accounting Standards are a Mechanism to Rationalize Government Spending

د. زوينة بن فرج جامعة محمد البشير الابراهيمى - برج بوعريش

benfradjsouad@gmail.com

الأستاذة مريم ربيعي جامعة أكلي محند أولحاج - البويرة

Meriem_pa@yahoo.fr

Abstract:

International Public Sector Accounting Standards "IPSAS" plays an important role in rationalizing expenditure by providing disclosure requirements that in turn provide a high degree of credibility and transparency in the financial statements and will enable comparability of financial information reported by government units, thereby enhancing accountability and transparency of reports Financial institutions prepared by government units, in order to evaluate the performance of public sector units in the exploitation of financial resources, and the good governance of public funds.

This working paper aims at highlighting the importance of applying international accounting standards in the public sector and its role in rationalizing public spending, which supports the development of the economy in general and the investment in particular.

Key words: sustainable development, renewable energies, Algeria, investment.

المخلص:

تلعب معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام دورا هاما في ترشيد الإنفاق من خلال توفرها على متطلبات الإفصاح التي توفر بدورها درجة عالية من المصداقية والشفافية في القوائم المالية، كما أنها ستحقق إمكانية المقارنة للمعلومات المالية المبلغ عنها من قبل الوحدات الحكومية، مما يؤدي إلى تعزيز المسائلة والشفافية للتقارير المالية المعدة من قبل الوحدات الحكومية، من أجل تقييم أداء وحدات القطاع العام في استغلال الموارد المالية، ومنه حسن تسيير المال العام.

تهدف ورقة العمل هذه إلى إبراز أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام ودورها في ترشيد الإنفاق الحكومي مما يدعم مواكبة تطورات الاقتصاد بصفة عامة ودفع عجلة الاستثمار بصفة خاصة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الطاقات المتجددة، الجزائر، الاستثمار.

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

تمهيد

إن تعدد وظائف الدولة وتزايد حجم الإنفاق الحكومي ومحدودية الموارد، جعل من الضروري الحفاظ على المال العام من التبذير والإسراف و سوء الاستخدام عموماً، الأمر الذي أضحى معه ترشيد الإنفاق الحكومي مطلباً أساسياً، سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية التي هي أحوج ما تكون إليه لتحقيق الإقلاع المنشود والتنمية الشاملة.

ولضمان نجاح عملية ترشيد الإنفاق الحكومي لابد من الالتزام بمبادئ الحكم الرشيد، فالإدارة الجيدة لموارد الدولة وتكريس الشفافية في تدفق المعلومات، والرقابة والمساءلة الجادة تساهم فعلاً في ذلك، فضلاً على أن الحكم الرشيد يحارب كل أشكال الفساد وهدر المال العام.

ومما لا شك فيه أن نظم المحاسبة العمومية و وسائلها و إجراءات تنفيذها تعتبر اليوم وسيلة هامة لترشيد إدارة المال العام، حيث أن مسؤولية هذه النظم هو توفير البيانات و المعلومات اللازمة لمختلف متخذي القرار في الشأن العام، و في ظل كل هذا يعترف عدد متزايد من الحكومات والمنظمات الدولية في جميع أنحاء العالم بالحاجة إلى الشفافية في تسيير مواردها المالية مع التسليم بأن المعلومات

المالية الدقيقة، الكاملة والموثوقة توفر الشفافية والمساءلة في القطاع العام، لهذا قررت اعتماد معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام باعتبارها المجموعة الوحيدة المقبولة دولياً التي توفر هذه الخصائص. وهو ما سنحاول إثباته من خلال الإجابة عن التساؤل التالي:

كيف تساهم معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في ترشيد الإنفاق

الحكومي؟

ينشق عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بترشيد الإنفاق الحكومي وما هي متطلبات نجاحه؟
- ما مدى مساهمة معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في تحقيق الشفافية والمساءلة؟

- كيف تساهم متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع

العام في ترشيد الإنفاق الحكومي؟

ولإجابة على هذه التساؤلات نضع الفرضيات التالية:

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

- تعتبر عملية ترشيد الإنفاق الحكومي من المبادئ الهامة في اقتصاديات الدول وذلك من أجل تحقيق أنجع لأهدافها المنشودة.
- تسعى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إلى تحسين نوعية التقارير المالية للأغراض العامة بما يوفر أعلى قدر من الشفافية، وذلك من خلال اعتمادها لأساس الاستحقاق.
- يؤدي الإفصاح وفق متطلبات المعايير المحاسبية للقطاع العام إلى إجراء تقييمات أفضل من حيث الموارد وطرق تخصيصها مما يؤدي إلى تحقيق الرقابة وحسن تسيير وترشيد المال العام.

الهدف من الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى معرفة الدور الذي تلعبه معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في ترشيد الإنفاق الحكومي، باعتبارها تقنية حديثة للتكفل بالمال العام والحفاظ عليه، كما أنها من العوامل المحققة للحكم الراشد لما توفره من شفافية ومصادقية في القوائم المالية المعدة على أساسها.

أولاً: مدخل إلى ترشيد الإنفاق الحكومي:

1- ماهية ترشيد الإنفاق الحكومي:

يعد الإنفاق الحكومي أداة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة والهيئات المتفرعة عنها لبلوغ أهدافها، والوسيلة التي تتيح للحكومة تنفيذ برامجها الاقتصادية والاجتماعية، وممارسة دورها التدخل في مختلف المجالات.¹ كما أنه يعتبر من بين المتغيرات الاقتصادية الهامة التي تؤكد كثير من الدراسات التطبيقية على أهميته باعتباره أحد محددات التنمية، ويوضح الإنفاق الحكومي البرامج الحكومية في كافة المجالات في صورة أرقام واعتمادا تخصص لكل جانب منها²، ومنه يمكن تعريف الإنفاق الحكومي على أنه³: تلك المبالغ النقدية التي أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق هذه الأهداف يجب التعامل بعقلانية في توزيع الموارد المالية واستغلالها أحسن استغلال، وهذا ما يقودنا إلى ضرورة الأخذ بمفهوم ترشيد الإنفاق الحكومي.

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

حيث يأخذ اصطلاح ترشيد الإنفاق معناه من اصطلاح الرشد بمعناه الاقتصادي، والذي يعني التصرف بالأموال وإنفاقها بعقلانية وحكمة، وعلى أساس رشيد، وطبقا لما يمليه العقل، ويتضمن ترشيد الإنفاق الحكومي ضبط النفقات وإحكام الرقابة عليها، والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى، وتلافي النفقات غير الضرورية، وزيادة الكفاية الإنتاجية، ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة.⁴

كما يعتبر ترشيد الإنفاق الحكومي من المفاهيم الاقتصادية والعقلانية المرتبطة بالسلوك الاقتصادي للفرد والمجتمع ككل، وبالرغم من الاختلافات المفاهيمية إلا أنه هناك اتفاق واسع حول أهمية مبدأ الترشيح وضرورته، خصوصا في ظل الأزمات المالية التي تعصف باقتصاديات الدول من حين لآخر.⁵

2-عوامل نجاح عملية ترشيد الإنفاق الحكومي:

يتوقف نجاح عملية ترشيد الإنفاق الحكومي على عديد العوامل، نوردتها في الآتي:⁶

✓ تحديد الأهداف بدقة: بمعنى تحديد أهداف واضحة ودقيقة للبرامج

الحكومية، سواء كانت أهداف طويلة أو متوسطة الأجل.



✓ تحديد الأولويات: في ظل محدودية الموارد، سيتعين على منظومة

التخطيط العمومية تحديد المشاريع والبرامج وفق سلم للأولويات حسب

درجة إشباعها لحاجات الأفراد الأكثر إلحاحا.

✓ القياس الدوري لبرامج الإنفاق العام: يعنى تقييم مدى كفاءة وفعالية أداء

الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ البرامج والمشاريع الموكلة

إليها.

✓ عدالة الإنفاق العام ومدى تأثيره لمصلحة الفئات الأضعف: ينبغي على

الدولة أن تسعى إلى تحقيق أكبر درجة ممكنة من العدالة في توزيع

المنافع والخدمات الناتجة عن النفقات العامة.

✓ تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة: من أجل التأكد من بلوغ النتائج

المرجوة من النفقات العامة وفقا للخطط التي تم وضعها.

3-متطلبات نجاح عملية ترشيد الإنفاق الحكومي:

إن من أهم ركائز ومبادئ ترشيد الإنفاق الحكومي هو التحقق الكامل لمبدأ

الشفافية والمساءلة اللتان تعتبران أداتان مترابطتان ومهمتان لترشيد الإنفاق

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

والحفاظ على المال العام، فالأولى تتيح تدفق المعلومات حول كل ما يتعلق بإدارة المال العام وإنفاقه، أما الثانية فتعطي الفرصة لمساءلة من يقفون على إدارة هذا المال ومحاسبتهم في حال حيادهم عن المسار الصحيح، أو إهدارهم للمال العام بأي شكل من الأشكال.

بالإضافة إلى ذلك يجب أن يكون هناك نظام محاسبة ورقابة فعال بحيث تستطيع مختلف الجهات المعنية من خلاله التعرف على كل عمليات الإنفاق الحكومي و مجالاته، بالتالي القدر على تقييم كل عملية منها، و لعل اكبر دليل على قوة الدولة هو التزامها بنشر نتائج نشاطها و إطلاع الرأي العام على ما تزعم القيام به، إذ بقدر نجاح الدولة في ذلك بقدر ما يطمئن إليها أفرادها وهيئاتها وهذا ما يؤدي بهم إلى إنجاح عملية الترشيح.⁷

وبالنظر للخصائص المميزة للنشاط الحكومي وطبيعته، ينبغي توافر معلومات مالية كافية ومسجلة وفق سياسات دقيقة وواضحة، لضبط تقدير الإيرادات وترشيح النفقات، وباعتبار المحاسبة على أساس الاستحقاق المعمول بها من قبل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام تسجل كافة الإيرادات والمصروفات والأصول

والخصوم وحقوق الملكية، وقت حدوث العملية الاقتصادية ذات الصلة، بغض النظر عن وقت تداول المبالغ المالية، كما ويستدعي إعداد الموازنة على هذا الأساس القيام بمراجعة مكثفة وإعادة تصميم للإجراءات المتعلقة بالميزانية، وكذا مزيد من التركيز على الإدارة والتخطيط الموازيين للسيولة، لضمان مراعاة الاحتياجات إلى السيولة عن كثب في مرحلة التخطيط، وتوخي الحذر في إدارتها طوال الفترة المالية⁸.

ومنه فإن التسجيل على أساس الاستحقاق لمن متطلبات تطوير الموازنة العامة للدولة والوصول إلى ترشيد أكثر للنفقات.

ثانياً: مدخل عام حول معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وعلاقتها بالشفافية:

أدرك الإتحاد الدولي للمحاسبين والمعروف اختصاراً بـ (IFAC International Federation of Accountants) أن السبيل الوحيد الرئيسي لحماية المال العام ومن ثم المصلحة العامة هو تطوير وتعزيز وتطبيق معايير معترف بها دولياً كوسيلة لضمان مصداقية المعلومات التي تعتمد عليها الأطراف المعنية،

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

فقام بإنشاء مجلس القطاع العام الذي غير اسمه فيما بعد فأصبح مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام IPSASB بغية وضع معايير محاسبية للقطاع العام تستند إلى عملية بأصول تتسم بالاستقلالية والشفافية، وتشبه العملية المتبعة في مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB.⁹ وتتمثل مهمة الاتحاد الدولي للمحاسبين في خدمة المصلحة العامة من خلال ما يلي:¹⁰

- 1- المساهمة في إصدار وتطوير وتطبيق معايير محاسبية ذات جودة عالية ووضع الأدلة اللازمة لتطبيقها
- 2- المساهمة في بناء وتطوير منظمات مهنية محاسبية قوية ومنشآت محاسبية، والوصول إلى ممارسات محاسبية عالية الجودة من قبل المحاسبين في القطاع العام.
- 3- رفع سوية ومستوى المحاسبين في القطاع العام من خلال التأكيد على الحدود الدنيا من المؤهلات العلمية والمهنية لهم .
- 4- إبداء الرأي في القضايا المحاسبية في القطاع العام من واقع الخبرة المحاسبية الملائمة.

حيث نقصد بالقطاع العام الكيانات أو المنظمات التي تتفد السياسة العامة للدولة،
من خلال تقديم الخدمات

وإعادة توزيع الدخل والثروة، ويشمل ذلك جميع القطاعات والكيانات التي تملكها
الحكومة وتسيطر عليها وتمولها وغيرها من المؤسسات التي تقدم السلع والخدمات
للجمهور.¹¹

1- تعريف معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSASs):

إن عملية توحيد معايير المحاسبة التي بدأها مجلس معايير المحاسبة الدولية
للقطاع العام (IPSASB) هي ثورة حقيقية أكثر أهمية من المعايير الدولية لإعداد
التقارير المالية للشركات (IFRS)، حيث أن الكيانات العامة ستعتمد المعايير التي
تدمج معايير المحاسبة والممارسات الدولية المتميزة التي تستند أساساً إلى
التقنيات الخاصة بالشركات.¹²

وتعرف معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على أنها مجموعة من القواعد
والأسس المحاسبية التي تحكم العمليات المالية، والمحاسبة التي تنشأ في القطاع
العام غير الهادف للربح، وذلك لتوجيه ممارساتها وتوحيد معالجتها للأمور

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

المماثلة، حتى تكون هنالك قاعدة موحدة للمقارنة بين أداء مؤسسات القطاع العام¹³.

كما عرفها صندوق النقد الدولي¹⁴ على أنها معايير عالمية عالية الجودة لإعداد التقارير المالية، يتم تطبيقها من قبل منشآت القطاع العام باستثناء مؤسسات الأعمال الحكومية، وتقوم هاته المعايير في معظمها على معايير المحاسبة الدولية المصممة لأغراض القطاع الخاص والمعدلة لتكون قابلة للتطبيق على القطاع العام.

1-1 أهداف معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام:¹⁵

يمكن تقسيم الأهداف الرئيسية التي يتم إتباعها من خلال وضع معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام على النحو التالي:

- إنشاء لغة محاسبية مشتركة على الصعيد الدولي.
- تزويد المؤسسات العامة بمعايير محاسبية تلخص أفضل الممارسات الدولية لتقديم التقارير المالية من قبل الهيئات العامة.
- إدخال المحاسبة التجارية في القطاع العام من خلال تطبيق جملة من مبادئها وأساليب محاسبتها في محاسبة كيانات القطاع العام.

1-2 مزايا اعتماد معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام:¹⁶

- ✓ تحسين الرقابة الداخلية والشفافية في الأصول والخصوم.
- ✓ توفير معلومات شاملة ومتسقة على التكاليف والإيرادات لتسهيل إدارة المؤسسة.
- ✓ تحقيق قدر أكبر من التوافق وقابلية المقارنة للبيانات المالية مع مرور الوقت وبين مختلف المنظمات.

1-3 الأساس لذي تقوم عليه معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام:

بما أن المعاملات شائعة ومتشابهة عموماً في كل من القطاعين العام والخاص فقد جرت محاولة لتطابق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وذلك من خلال تصميم إطار مفاهيمي مستند عليها، حيث تحافظ معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام على المعالجة المحاسبية والنص الأصلي لها، ما لم يكن هناك قضايا هامة في القطاع العام تستدعي التدخل والتغيير.¹⁷

حيث أن التقارب بين معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSASS) ومعايير المحاسبة الدولية (IASs) مبني أساسا على استحداث أسس الاستحقاق في محاسبة القطاع العام، الأمر الذي أشار إليه الكتيب الخاص بإصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، فالمعايير تتعامل مع التقارير المالية وفقا لمبدأ المحاسبة النقدية والمحاسبة على الاستحقاق وتستند إلى جانب أساس الاستحقاق على معايير المحاسبة الدولية، حيث متطلبات تلك المعايير تنطبق على القطاع العام¹⁸.

حيث تساهم الكشوف المالية التي يتم إعدادها وفق أساس الاستحقاق في تحقيق الفوائد التالية¹⁹:

1. تحسين الرقابة الداخلية والشفافية فيما يتعلق بالمطلوبات والموجودات بشكل عام.
2. التوافق مع أفضل الممارسات المحاسبية من خلال التطبيق المعقول لمعايير المحاسبة على أساس الاستحقاق.
3. توفير معلومات شاملة عن التكاليف والتي من شأنها أن تدعم تحسين الإدارة على أساس النتائج.

4. تحسين الاتساق وقابلية الكشف المالية للمقارنة نتيجة للمتطلبات التفصيلية والإرشادات الواردة في كل معيار.

كما أن التقارير المالية المعدة على أساس الاستحقاق تسمح للمستخدمين بأن يقوموا بـ:

- تقييم المساءلة حول كافة الموارد التي تحت سيطرة الوحدة ومن ثم توزيعها.
- تقييم الأداء والوضع المالي والتدفقات النقدية للوحدة.
- اتخاذ القرارات حول تزويد الوحدة بالموارد أو الدخول معها في صفقة تجارية.

وأن إعداد التقارير على أساس الاستحقاق يمكن من:

✓ إظهار كيفية قيام الوحدة بتمويل أنشطتها وكيفية مواجهتها لمتطلباتها النقدية.

✓ يسمح للمستخدمين بتقييم قدرة الحكومة على استمرارية تمويل أنشطتها ومواجهة التزاماتها.

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

- ✓ يظهر المركز المالي للوحدة والتغيرات التي تطرأ عليه.
- ✓ يعطي الوحدة الفرصة لإظهار النجاح في إدارة مواردها.
- ✓ مفيد في تقييم أداء الوحدة من ناحية تكاليف خدماتها وفعاليتها وإنجازاتها.

وفي هذا الإطار فإن إتباع أساس الاستحقاق في المحاسبة العمومية يحسن من نوعية ودور الإبلاغ المالي لدى وحدات القطاع العام عن طريق تحقيق الشفافية المالية والرفع من مستوى نزاهة وموثوقية البيانات والقوائم المالية المبلغ عنها، مما يعزز مصداقية الدول ويرفع من ثقة المجتمع في الهيئات العمومية في إدارة المال العام.²⁰

2- دور معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام في تحقيق الشفافية

والمساءلة:

يقصد بالشفافية القيام بالأمر على الوجه الصحيح، من خلال الوضوح التام والعلنية المطلقة في كل التصرفات التي تقوم بها الإدارة.²¹

حيث عرف صندوق النقد الدولي الشفافية بأنها الانفتاح على الجمهور فيما يتعلق بهيكل ووظائف القطاع الحكومي، ونوايا السياسات المالية وحسابات القطاع العام

الذي من شأنه تعزيز المساءلة والمصداقية.²²

وتكمن أهمية الشفافية في تحقيق المصلحة العامة من خلال المساعدة على اتخاذ القرارات الصحيحة، على مستوى الفرد أو الحكومة وكذا توفير النجاح والاستمرارية لأي منظمة تريد مكافحة الفساد.²³

كما أن تعزيز الشفافية وسياسة الإفصاح عن المعلومات ستساعد على الرفع من مستوى الوعي، والتي يفترض أن تكون وفقا لميثاق مبادرة الشفافية العالمية الالتزام بما يلي:²⁴

- حرية الوصول إلى المعلومات.
- الإفصاح التلقائي.
- الوصول إلى اتخاذ القرارات.
- حق المطالبة بالحصول على المعلومات.
- تقديم الحماية لمن يكشف عن الممارسات المخالفة.

• تعزيز حرية المعلومات.

في حين يقصد بالمساءلة القدرة على محاسبة المسؤولين والموظفين العموميين على اختلاف مستوياتهم دون تمييز. كما أنها الالتزام بإثبات أن العمل قد أُجري وفقا للقواعد والمعايير المتفق عليها، وأن تقارير الموظفين تعبر بصورة عادلة ودقيقة عن نتائج الأداء مقارنة بما هو مخطط له، في حين أن غيابها في أي نظام هو خلق فرصة للفساد وإفشال تحقيق هدف الحكومة.²⁵

حيث تكون المساءلة تقصيا وراء مخالفات متنوعة، سواء مالية أو إدارية أو مخالفات تتعلق مباشرة بإعاقة

عمل أجهزة رقابة المالية العامة، وقد تقتصر المحاسبة فيها على العقاب وفق اللوائح الإدارية أو تمتد

إلى القضاء العام المختص، وبذلك تساهم المساءلة بشكل فعال في مكافحة الغش والفساد وتدعيم الشفافية، لتكون العلاقة بين مفهومي المساءلة والشفافية علاقة تبادلية طردية، فكلما زاد معدل الشفافية زاد مستوى المساءلة والعكس صحيح.²⁶

و فيما يتعلق باعتماد معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام بشأن الشفافية و المساءلة، أفاد مجلس لجنة برنامج الأمم المتحدة للتنمية الدولية (UNAIDS) بأن اعتماد IPSASs سيُعطي الشفافية والمساءلة في التقارير المالية، باعتبار أنها معايير ذات جودة عالية تعمل كعامل محفز لتوفير بيانات مالية سليمة وشفافة، وبالتالي تحسين الأداء التشغيلي والمساءلة والتخصيص العادل للموارد.²⁷

كما بين الدكتور طلال أبو غزالة أن معايير المحاسبة الدولية والسياسات المحاسبية المعدة بموجبها تحقق المصداقية وتساعد صانعي القرار الاقتصادي والمالي، كما تعزز ثقة المجتمع الدولي بالبيانات المالية مما يحفظ شخصية الدول الحريصة على المصداقية والالتزام بالمعايير الدولية، لأن الهدف الأساسي من تطبيق معايير المحاسبة الدولية هو الوصول إلى بيانات مالية صحيحة و دقيقة، تفصح عن حقيقة الأرقام المالية

والإحصائية، كالنفقات الجارية والرأسمالية، وكيفية إظهارها بصورة عادلة، وكذلك من ناحية تعريف الدين العام وشموليته وكيفية الإفصاح عنه، وغيرها من الأمور الأساسية والحساسة والتي تتناول الوضع المالي للدولة.²⁸

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

ثالثاً: الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام كمدخل لترشيد الإنفاق الحكومي:

تتضمن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام جملة من المعايير ذات متطلبات إفصاح تساهم بدرجة كبيرة في توجيه النفقات العامة ومنه مساعدة أصحاب القرار في مراقبتها وحسن تسييرها، نذكر أهمها كما يلي: 29

• معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم 1 البيانات المالية:

إن البيانات المالية هي عبارة عن تمثيل هيكلي للمركز المالي للمنشأ والمعاملات التي تقوم بها هذه المنشأة، وأهداف البيانات المالية للأغراض العامة هي توفير معلومات حول المركز المالي والأداء، والتدفقات النقدية الخاصة بالمنشأ والتي تكون مفيدة لنطاق واسع من المستخدمين في اتخاذ وتقييم القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد وعلى وجه الخصوص فإن أهداف التقارير المالية ذات الأغراض العامة في القطاع العام يجب أن تكون توفير المعلومات المفيدة لعملية اتخاذ القرار وبيان مدى مسؤولية المنشأة عن الموارد الموكلة لها.

• معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 2 بيان التدفق النقدي:

يحدد بيان التدفقات النقدية:



أ. مصادر التدفقات النقدية الواردة.

ب. البنود التي أنفق عليها النقد خلال فترة تقديم التقارير.

ج. رصيد النقد في تاريخ تقديم التقارير.

حيث أن المعلومات حول التدفقات النقدية للمنشأة مفيدة في أنها تقدم لمستخدمي البيانات المالية المعلومات لكل من الأغراض المحاسبية وأغراض صنع القرار، وتتيح معلومات التدفق النقدي للمستخدمين تحديد الطريقة التي تحصل فيها منشأة في القطاع العام على النقد الذي تتطلبه لتمويل أنشطتها والأسلوب الذي يتم فيه استخدام هذا النقد.

• معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 18 تقديم التقارير حول

القطاعات:

إن الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ لتقديم التقارير حول المعلومات المالية حسب القطاعات.

وسيؤدي الإفصاح عن هذه المعلومات إلى:

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

أ. مساعدة مستخدمي البيانات المالية على فهم الأداء السابق للمنشأة بشكل أفضل، والتعرف على المصادر المخصصة لدعم الأنشطة الرئيسية للمنشأة.
ب. تعزيز شفافية التقارير المالية وتمكين المنشأة من الوفاء بالتزاماتها و تحقيق المساءلة.

حيث تستخدم المعلومات المقدمة في تقارير هذه القطاعات من قبل المجلس الحاكم (الحكومة) والإدارة العليا كأساس لتقييم الأداء السابق للمنشأة في تحقيق أهدافها، ولاتخاذ القرارات حول تخصيص الموارد في المستقبل. ويعد الإفصاح عن المعلومات حول هذه القطاعات مناسباً كذلك لأغراض تقديم التقارير الخارجية.

• معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 20 الإفصاحات عن الأطراف

ذات العلاقة:

إن الهدف من هذا المعيار هو ضمان وجود الإفصاح عن العلاقات بين الأطراف ذات العلاقة حيثما تكون هناك سيطرة، والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالعمليات التي تتم بين المنشأة وأطرافها ذات



العلاقة في ظروف معينة . وتطلب مثل هذه المعلومات لأغراض المسائلة لتسهيل فهم المركز المالي والأداء المالي للمنشأة مقدمة التقارير بشكل أفضل .
إن القضايا الأساسية في الإفصاح عن المعلومات حول الأطراف ذات العلاقة هي:

- أ. تحديد الأطراف المسيطرة أو المؤثرة بشكل كبير على المنشأة مقدمة التقارير.
- ب. تحديد المعلومات التي يجب الإفصاح عنها حول العمليات مع هؤلاء الأطراف.

• معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 22 الإفصاح عن المعلومات

المالية حول القطاع الحكومي العام:

يهدف هذا المعيار إلى تحديد متطلبات الإفصاح الخاصة بالحكومات التي تختار عرض المعلومات حول القطاع الحكومي العام في بياناتها المالية الموحدة، حيث يمكن أن يعزز الإفصاح عنها من شفافية التقارير المالية وأن يساعد على فهم أفضل للعلاقة بين الأنشطة السوقية وغير المتعلقة بالسوق التي تقوم بها الحكومة، وبين البيانات المالية والأسس الإحصائية لإعداد التقارير المالية.

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

كما يمكن أن يدعم الإفصاح عن معلومات ملائمة حول القطاع الحكومي العام في البيانات المالية عملية اتخاذ القرارات وتعزيز المساءلة بالنسبة لمستخدمي هذه البيانات، فعلى سبيل المثال، ينسجم الإفصاح عن المعلومات حول القطاع الحكومي العام مع الشفافية المحسنة لإعداد التقارير المالية كما سيساعد مستخدمي البيانات المالية على أن يفهموا ما يلي بشكل أفضل:

أ. الموارد المخصصة لدعم أنشطة تقديم الخدمات من قبل القطاع الحكومي العام، والأداء المالي للحكومة في تقديم تلك الخدمات.

ب. العلاقة بين القطاع الحكومي العام وقطاعات الشركات وتأثير كل منها على الأداء المالي الكلي.

• معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم 24 عرض معلومات الموازنة

في البيانات المالية:

يقتضي هذا المعيار تضمين مقارنة المبالغ المقدرة والمبالغ الفعلية الناجمة عن تنفيذ الموازنة في البيانات المالية الخاصة بالمنشآت التي يُطلب منها، أو تختار، إتاحة موازنتها المصادق عليها للجمهور، والتي تتحمل المسؤولية عنها علناً،

ويتطلب المعيار أيضا الإفصاح عن الأسباب وراء الاختلافات الهامة بين المبالغ المقدرة والمبالغ الفعلية.

كما سيضمن الامتثال لمتطلبات هذا المعيار بأن تؤدي منشآت القطاع العام إلتزامات المساءلة الخاصة بها وأن تعزز شفافية بياناتها المالية من خلال إظهار الامتثال للموازنة المصادق عليها التي تتحمل المسؤولية عنها علنا إظهار أدائهم المالي في تحقيق النتائج المقدرة.

الخاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على مدى فاعلية تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في عملية ترشيد الإنفاق الحكومي، حيث خلصنا إلى النتائج التالية:

- ✓ يعبر ترشيد الإنفاق الحكومي عن ذلك التطبيق العملي الأفضل كفاءة في توزيع الموارد بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة.
- ✓ يعتبر توفر الشفافية والمساءلة في القطاع العام شرط مهم من أجل الوصول إلى الرشادة المثلى في تسيير المال العام.

✓ تساعد معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام على تحقيق شفافية
المالية العامة وتحقيق المساءلة وإعطاء الحرية اللازمة للمسيرين في
إعادة تخصيص الموارد مقابل تحمل المسؤولية عن تحقيق الأهداف
المحددة.

✓ وجود فجوة بين قطاع التعليم العالي ومحاسبة القطاع الحكومي.

وبالتالي ارتأينا إعطاء التوصيات التالية:

- ❖ ضرورة تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في المحاسبة
العمومية لخلق نوع من الكفاءة في النظام والرقى بالمهنة.
- ❖ العمل على تطوير التعليم المحاسبي في الجامعات بإدخال تكوينات حول
تطبيق معايير المحاسبة الدولية.
- ❖ الاستعانة بالمنظمات المهنية الدولية للاستفادة من خبراتهم، وكذا
الاستفادة من الخبرات والكفاءات الوطنية.

المراجع والإحالات

¹رشيد بن عياش ، تدبير الإنفاق العام، الحوار المتمدن-العدد: 2940 - 2010/03/10 متاح على الموقع: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=207099> تاريخ الاطلاع 2017/12/25.

²طارق قدوري، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيقي التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)،مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 11، ديسمبر 2016، ص 96.

³محمد بن عزة، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990-2009)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010، ص18.

⁴ياسين سالم، مداخل تحت عنوان المراجعة والرقابة على المال العام في المؤسسات الإدارية العمومية كأداة إصلاح و ترشيد عمليات الإنفاق الحكومي، مجلة الإستراتيجية و التنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم العدد7، جويلية 2014، ص 20.

⁵شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، 2012، ص 87.

⁶عياش بلعاطل، النوي سميحة، مداخل تحت عنوان آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر 2001-2014، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1 ، يومي 11 / 12 مارس 2013، ص05.

⁷شعبان فرج، مرجع سابق، ص 93.

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

⁸حكيم براضية، مداخلات تحت عنوان اعتماد معايير المحاسبة الدولية لمحاسبة القطاع العام لدعم الشفافية، المساءلة و الرقابة على المال العام، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2016/10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 09.

⁹ جبرار بيرو، جاهزية مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وحدة التفتيش المشتركة، جنيف 2010 ص 08 متاح على

[https://www.unjiu.org/ar/reports-
notes/JIU%20Products/JIU_REP_2010_6_Arabic.pdf](https://www.unjiu.org/ar/reports-notes/JIU%20Products/JIU_REP_2010_6_Arabic.pdf)
تاريخ الاطلاع 2017/12/25

¹⁰ خالد جمال الجعارات، مداخلات تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام كحد أدنى لضبط المال العام، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل أداء المؤسسات و الحكومات، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، يومي 25/24 نوفمبر 2014، ص 15.

¹¹Okoughenu, Sunday Azeita, Domma, S.O, INTERNATIONAL PUBLIC SECTOR ACCOUNTING STANDARDS ADOPTION AND FINANCIAL REPORTING IN NIGERIA, International Journal Of Advanced Research in Engineering & Management (IJAREM) ISSN: 2456-2033 p 02.

¹²M.FouadbellaouriKoutbi,les normes comptables internationales du secteur public, elkhazinaspecial ,’ reforme comptable de l’état, p 08.Disponible sur : <https://fr.scribd.com/document/356146781/Al-Khazina-N-8-Final-pdf>Vue le 10/01/2018

¹³خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص 21.

¹⁴صندوق النقد الدولي، دليل شفافية المالية العامة 2007، ص 87.

¹⁵M. FouadBellaouriKoutbi, opcit,p 09.

¹⁶ OMPI : Organisation mondiale de la propriété intellectuelle, normes internationales du secteur public, P 3 .

¹⁷Okoughenu, Sunday Azeita, Domma, S.O, opcit,p 2.



¹⁸ خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص 48.

¹⁹ إبراهيم محمد علي الجزراوي، عبد الهادي سلمان صالح، معايير المحاسبة الحكومية الدولية و أهميتها في تطوير النظام المحاسبي الحكومي في العراق، مجلة المثنى للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد 2 العدد 3، 2012، ص (155، 156).

²⁰ زهير شلال، آفاق إصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية للدولة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية

و علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقره، بومرداس، 2014، ص 35.

²¹ رشيد قاعدة، دور المحاكم المالية في تكريس الشفافية و محاربة الفساد الإداري و المالي، ص 02، متاح على الموقع: <http://platform.almanhal.com/Files/2/78082>، تاريخ الاطلاع 2017/12/25.

²² فاطمة ساجي، الشفافية كأداة لتسيير المالية العامة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبو بكر بالقائد تلمسان، 2011، ص 31.

²³ سعيد علي الراشدي، الإدارة بالشفافية، عمان: تدار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع، ط 1، 2007، ص 19.

²⁴ رشيد قاعدة، مرجع سابق، ص 01.

²⁵ Jeoma, N. B. ,The Impact Of International Public Sector Account-ing Standard (IPSAS) On Reliability, Credibility And Integrity Of Financial Reporting In State Gov-ernment Administration In Nigeria, INTERNATIONAL JOURNAL OF TECHNOLOGY ENHANCEMENTS AND EMERGING ENGINEERING RESEARCH, VOL 2, ISSUE 3 ISSN 2347-4289 2014 , p 01

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

²⁶فياض حمزة رملي، دور الرقابة المالية العامة في تعزيز الشفافية و المساءلة و مكافحة الفساد، 29 مارس 2017 متاح على الموقع:

www.maqalati.com تاريخ الاطلاع 2017/12/28.

²⁷Okoughenu, Sunday Azeita, Domma, S.O, opcit,p09 .

²⁸طلال أبو غزالة، تطبيق معايير المحاسبة الدولية على القطاع العام من أهم مسائل الإصلاح الاقتصادي، مقابلة مع الصحفي عبد الحفيظ ابو قاعود، مع وكالة عمون للأبناء الالكترونية بتاريخ 2011/11/2، متاح

على <http://www.ammonnews.net/article.aspx?articulo=101286> تاريخ الاطلاع 2018/1/15.

²⁹الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام 2014.